**سنة أولى ماستر علاقات دولية**

**مقياس: النظرية السياسية المعاصرة**

**الليبرالية المساواتية:**

إن ابسط مفهوم عن العدالة يحيلها إلى المساواة، فالمساواة بين الناس تضمن أن يحصل الجميع على نفس الحقوق مقابل ممارسته لنفس الواجبات، وعلى هذا فان الليبرالية باعتبارها نسقا يتأسس على تصور ذري فرداني للبشر، من المفروض أن تتأس على المساواة أيضا. وبما أن كل ذات إنسانية لها حقوقها الخاصة، فان على الدولة الليبرالية التعامل مع الجميع على قدم المساواة، وهو ما من شأنه أن يضمن تحقيق العدالة في هذا السياق يظهر دوركين كأحد أهم مفكري التيار المساواتي داخل الحقل الليبرالي المعاصر.

يعتبر دوركين أحد أهم المنظرين في مجال القانون، السياسة وفلسفة العدالة الراهنة، في إطار السياق الليبرالي، كما أنه انطلاقا من توجه مساواتي صريح، يمكن مجاورته مع راولز كأقطاب لليسار الليبرالي فكريا، حيث سيبرز دوركين كمنظر لنظرية المساواة الليبرالية، من خلال جذرية طرحه المنافح عن المساواة. وحسبه أن العدالة لا تتحقق إلا بشرط تحقق المساواة الليبرالية

**مشكلة مبدأ الفرق:**

إذا كان دوركين يلتقي مع راولز في السياق الليبرالي بعامة ونموذج المساواة الليبرالية خاصة ، فانه لا يوافق على أفكار راولز بالإجمال ، بقدر ما يتناوله من وجهة نظر نقدية، واهم أوجه الاعتراض لدوركين على أفكار راولز يكمن في نقده لمبدأ الفرق ذاته، فهذا المبدأ باعتباره نظاما في للعدالة التوزيعية لفائدة من يسميه راولز "الأفراد الأكثر عوزا أو تضررا"، هو مفهوم عام لا يحيل إلى دلالات دقيقة بحسب دوركين.

فراولز لا يوضح بالتحديد من يقصده بالفئات الأكثر تضررا، ولا يفرق أيضا بين الوضع الأولي والنتائج في تحديد من يمكن وضعه داخل هاته الفئة، أي أن مبدأ الفرق الراولزي لا يفرق بين حالات اللامساواة الطبيعية وحالات االلامساواة الناتجة عن الخيارات الطوعية، في هذا السياق يفرق دوركين بين الخيار ونتائجه، ومن منطلق أن الحرية تفترض المسؤولية، فكل فرد ملزم بتحمل نتائج أفعاله وخياراته في حالة وفق هذا التصور، أما المساواة فهي تكون شرطا في حالة الوضع المبدئي فقط، أي في حالة ما قبل الخيار والفعل. وهنا يظهر دوركين مدافعا شرسا عن نظرية تساوي الفرص الليبرالية، فالمساواة عنده هي المساواة في الفرص المبدئية التي يجب أن تمنح للجميع. حتى يكشف ثغرات المقاربة الراولزية، يستند دوركين إلى عدة مبرهنات تصورية بهدف كشف نقائص "مبدأ الفرق الراولزي وأهمها مبرهنة لعب التنس والمزارعة، مع ذلك فان دوركين لا يرفض " مبدأ الفرق" كلية، بقدر ما يقدم أفكاره على تصويب واستكمال لهذا المبدأ .فإذا كان يقبل بصفة عامة المحددات التي تحفز مبدأ الفرق الراولزي، فانه يعتقد أن هذا المثال يمكن صياغته بطريقة أفضل عبر طرق توزيعية أخرى.

ينطلق دوركين في صياغة نظريته في العدالة من تصور يشبه لحد بعيد فكرة "حجاب الجهل" الراولزية ، حيث يفترض أن الأفراد في الوضع الأولي يمتلكون جميعهم موارد متساوية، بدون وعي بالفوارق التي تظهر بين بعضهم البعض.

**- مفارقة المزارعة ولعب التنس:** هي مفارقة تصورية تندرج في إطار تحديد مسؤولية الاختيار وتأثيره على مستقبل الأفراد، وتقول بوجود شخصان لهما نفس المكانة والموارد في البداية، فيختار شخص لعب التنس أن يشتري قطعة أرض ويبني فيها ملعبا للممارسة لعبة التنس، لأنه يحب ممارسة هاته الرياضة، كما يحب اللهو والترف فحين يختار شخص آخر المزارعة له اهتمامات أخرى أن يشتري قطعة ارض مماثلة ويخصصها كلها لممارسة الزراعة. بعد مدة تتضاعف موارد المزارعة، فيحين تتضاءل موارد لعب التنس أو تبقى على حالها بالنسبة لدوركين فان حالات اللامساواة التي ستنتج عن هذه المعادلة أمر عادل لانها نتاج اختيارات حرة وبدايات متساوية فينطلقون من فرضية التساوي في الإمكانيات والموارد، وهو ما يفترض أن الناس يمارسون خياراتهم بكل حرية واستقلالية، هذا ما يجعل دوركين يتقاطع مع راولز في توجهاته الليبرالية والمساواتية

وانطلاقه من الفرضية التعاقدية وفكرة "حجاب الجهل".

عدم تفريق جون راولز بين الخيار والنتيجة، أي بين المساواة كحق مبدئي قبلي، وبين نتائج أفعال وخيارات الفرد البعدية التي توجب عليه تحمل تبعاتها ونتائجها مهما كان نوع هاته النتائج.

**فرضية المساواة المبدئية.** ينطلق دوركين في صياغة نظريته حول العدالة من عملية برهنة تشبه لحد بعيد ما قام به جون رولز. فيفترض حالة أولية يتفق فيها الأفراد الواعين عبر آلية اختيار طوعية، على مجموعة من الخيارات ستحدد لاحقا شكل ومصير حياته. وتتأس رؤية دوركين أيضا على تصور للذات البشرية، من حيث أنه ينخرط مع جون راولز في مقاربات العقد الجماعاتي الاجتماعي حيث يرفض دوركين المقاربة النفعية في الحقوق والواجبات والعدالة. فهو واضح انه معارض للنفعية. هنا تدرج في نظريات الأخلاق والحق، مثلما فعل كانط، والتي ترفض نتائج المعيارية الأخلاقية.

**عملية البحث عن السعادة الجمعية** ."هذا الرفض للمقاربة النفعية سيتبعه توجه نقدي للمقاربة الليبرالية الكلاسيكية وجدت اليسارية في شكلها الراولزي، دون نفي الاستعدادات الطبيعية ينطلق دوركين من فرضية أن كل الأفراد في الحالة المبدئية، ويطلب منا أيضا ان نتخيل أن كل موارد المجتمع سيتم عرضها للجميع في عملية بيع كبرى بالمزاد يشارك فيها الجميع. حيث أن الجميع يبدأ بنفس القدرة الشرائية فيستعملونها لاختيار واقتناء ما يلبي احتياجاتهم وتصوراتهم ويعبر عن مشاريع حياتهم

\_ يفترض أيضا أن لكل فرد من الإفراد مجموعة متساوية مع الحقوق المبدئية، حيث أن تصوره التعاقدي يقوم بتبرير نوع من الحق الطبيعي للأفراد يتجسد في مبدأين: أولها المبدأ الكانطي المتعلق بالبشرية ، وثانيها المساواة السياسية.

الأول: يؤس للتصور الليبرالي عن الإنسان المجسد في منظومة حقوق الإنسان الكونية القائلة أن للإنسان مجموعة من الحقوق الكونية لا يمكن التعدي عليها، وهذا المبدأ في حد ذاته يمثل اعتراضا على مقولات الجماعاتية والنسبية الأخلاقية أما المبدأ الثاني فهو يؤسس للديمقراطية

والنزعة المساواتية، حيث أن كل فرد في المجتمع له حق سياسي يجب أخذه بعين الاعتبار العدالة التوزيعية، مشكلة الإعاقات والسوق الحرة يقترح دوركين تصورا مبدئيا يظهر حالة من المساواة بين الجميع في الحالة البدائية التي تسبق الاتفاق الأولي، فيقترح ما يشبه "حجاب الجهل " لراولز من حيث أن كل الأفراد يجهلون الفوارق الجسدية والفكرية، فينطلقون من تصور مبدئي مساواتي، لكن هنا يلاحظ دوركين معضلة عويصة، ألا وهي قضية "الاعاقات الدائمة" التي تجعل من القول بفرضية المساواة التامة المبدئية تصورا أقرب للاستحالة فحالات الإعاقة هذه والتي يهمل راولز الخوض فيها بشكل مفصل هي نفسها التي سيبني عليها دوركين مجمل مقاربته في العدالة التوزيعية.

انطلاقا من سؤال كيف يمكن معالجة أشكال الإعاقات لضمان حالة المساواة عبر العدالة التوزيعية للإجابة عن هذا السؤال يقترح دوركين بعد أن يتم توزيع الموارد بالتساوي بين الأفراد، أن البقاء على جزء من هاته الموارد لاستعمالها في معالجة حالات التفاوت الطبيعي الناتجة عن سوء الحظ والتي لا يكون للفرد دخل إرادي في حدوثها، فالشخص الذي يعاني من مرض أو إعاقة يحتاج لموارد أكثر من غيره كي يعيش حياة بنفس مستوى الأفراد غير المصابين، وهنا يقترح دوركين آلية توزيع الموارد المتبقية على الأفراد المتضررين تناسبا مع حالات الضرر والنقص الملمة بهم، وذلك بغية ضمان تحقق حالة مساواة مفترضة عند بداية المزاد الأولي لاكتساب الموارد والممتلكات، والسؤال المطروح هنا هو هل تكفي هاته الآلية لضمان تحقق المساواة؟ الإجابة عنده هي لا ،لان بعض حالات الإعاقات يستحيل أن يتم تعويضها بمقدار من الموارد، فهذا الحل هو بسيط جدا لكي ينجح بالفعل ، يمكن لتموين إضافي أن يغطي بعض العيوب الطبيعية، لكن هنالك حالات من المستحيل أن ينجح فيها هذا الأمر، حيث لا يمكن إلا كمية من الموارد أن تغطي على بعض الإعاقات الطبيعية، هذه المعضلة والتي تظهر أيضا في مبدأ الفرق الراولزي، هي ما سيقود دوركين لاقتراح حل آخر يندرج في إطار العدالة التوزيعية، أي تعويض الإعاقات الطبيعية عبر آلية التأمينات. وهنا يطرح سؤال آخر حول ما الذي يجعل الأفراد يقبلون الانخراط طوعيا في هكذا نظام \_الضمان الاجتماعي\_ ويقبلون تمويله من موارده الخالصة؟ وما المنفعة التي يمكن أن تعود على الأفراد غير المصابين؟ يرجع دوركين هنا إلى مبرهنة فرضية تشابه "حجاب الجهل لراولز، حيث يقول بفرضية تتصور الأفراد في الوضع المبدئي يجهلون إمكانية تعرضه للإعاقات أو الأمراض، ويجهلون أيضا طبائع الفوارق الطبيعية الموجودة بينه، فالجميع سيضطر وفق هذا التصور خوفا من العواقب أن يكون معرضا لإعاقات وأثرها على مستقبله، للمساهمة بجزء من موارده المبدئية في تمويل نظام التأمينات الاجتماعية هذا، وعبر هذه العملية التي تضمن مساهمة الجميع ، ستكون مؤسسة التأمينات الاجتماعية قادرة على تعويض الأفراد المعاقين إعاقات دائمة بصفة مستمرة، حيث أن آلية اقتطاع مداخيل الضمان الاجتماعي تفترض مساهمة الأفراد بحصة من مداخيلهم، أي نظام ما يعرف الضريبة على الدخل هذا النظام الضريبي يعمل عبر آلية السوق الحرة، من هنا يربط دوركين عدالته التوزيعية المؤسسة عبر آلية التعويض الاجتماعي الممولة بنظام الضرائب على الدخل، النظام الرأسمالي عامة المجسد لاقتصاد السوق الحرة، هذا ما يجعل دوركين يصل الى نتيجة أن "بعض الإعاقات الحادثة يمكن معالجتها والتعامل معها بواسطة المساواة والحرية يظهر أن دوركين من المدافعين عن نظام السوق الحرة ، فهي عنده ليست من تؤسس الفوارق الطبقية مثلما يقول التصور الاشتراكي، أو من تقود الى معضلة المساواة\ الحرية داخل الفكر ليبرالي ، لكنها حسبه الضامن للتحقق " فاقتصاد السوق لا يشرع الاعتبارات المنفعة، بل لاعتبار المساواة، لأنه يعتبر أداة قوية للبحث وتحقيق الشروط الضرورية للوصول إلى المساواة بين المواطنين ".يؤكد دوركين على ضرورة التقريب بين الظروف والنتائج ، حيث أن العدالة المساواتية عنده تقوم على المساواة في الفرص والموارد المبدئية، أما ما ينتج عن خيارات الأفراد من فشل أو نجاح فهو يعود على مسؤولية الفرد الخالصة، ولدى للدولة الحق في التدخل وواجب التعويض أي كان في أي حال من الأحوال. يظهر أن "غاية نظرية دوركين في دفاعه عن طرح الترابط بين الحرية والمساواة هي في تبيان أن الحرية هي جزء داخل في المفهوم الأكثر تماسكا ،ويناضل دوركين ضد توجهات النسبية الأخلاقية، التي ينتجها أما النفعيون أو الجماعاتيون أو الشكاك في الأخلاق بعامة. فدوركين ينطلق من المرجعية الكانطية التي تفترض تصورا محددا حول ما يمكن تسميته "إنسانيا". وبالتالي يقترح ضرورة وجود نظام كوني للحقوق الإنسان ، يستند إلى أهم قيمتين في الليبرالية ، الحرية والمساواة على العكس من رواد الديمقراطية الحديثة، ويعتبر وجود الحرية والمساواة معا في بوتقة ليبرالية واحدة ضروريا لتحقيق العدالة، فمن بين كل المشتغلين بفلسفة العدالة المعاصرة يعد دوركين أشد المدافعين عن كونية "حقوق الإنسان.

تتميز نظرية دوركين في العدالة بالتعقيد والتشعب، فدوركين يعمل من جهة على التنظير التصوري الفلسفي، ويعمل من جهة أخرى على الدراسة القانونية والجدوى الاقتصادية لأفكاره، فهو يقترح فلسفة في العدالة السياسية تندرج في إطار ليبرالي مساواتي المدافع عن الطابع الكوني لحقوق الإنسان. وهو لا يقدم نظريته على أنها الحل الأمثل، أو القادر على تحقيق المساواة التامة، لان الأمر بالنسبة له يبدو مستحيلا، لكنه يفترض أن مقاربته عن العدالة هي الأقل سوء من كل المقاربات الأخرى المطروحة في الساحة الفكرية.